163
خريف 2015

شؤون عربية

مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة

- ظاهرة اختراق الإسلام السياسي للرأي العام الغربي
- تغير أدوات إدارة الصراعات الإقليمية
- التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية
- الأمن الثقافي.. مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه

- ملف خاص
- فنون عربية
- دراسات
- عروض كتب

شـــؤون عربيـــة

163 – خريـــــــف 2015

مجلة قومية، فصلية، تُعنى بدراسة قضايا الأمة العربية، وشؤون العمل العربي المشترك
ومؤسساته وتصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

رئيس التحرير السفير / سعيد رفعت

المسئول الإداري والمالي
عماد الدين حلمي عبد الفتاح

التنفيذ والإخراج الفني
أحمد محمد السيد

مسؤول الموقع الإلكتروني
نهلة محمد جبر

المراجعة اللغوية
طارق محمد أحمد

هيئة التحرير
خالد بن نايف الهباس
د. ممدوح محمد موصلي
د. ثامر محمود زيدان العاني
هناء أحمد فتحي سرور
سامية فتحي بيبرس
د. حيدر طارق عبد الستار
فالح ماجد المطيري
رائد علي صالح الجبوري
د. محمد بن صديق

الآراء الواردة في المجلة لا تعبِّر بالضرورة عن رأي جامعة الدول العربية، أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب

الدول المغاربية في دائرة الأزمات الإقليمية

د.إدريس لكريني(*)

باحث أكاديمي – مراكش

تتبوأ المنطقة المغاربية موقعاً إستراتيجياً هامّا؛ يجعلها تتفاعل باستمرار مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فقربها من أوروبا يجعلها معنية بصورة مباشرة بتداعيات الهجرة..؛ كما أن امتدادها بالمحاذاة مع دول الساحل والصحراء في إفريقيا يضعها في مهب الكثير من التحديات التي يفرضها هذا الجوار الملتهب بتحدياته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبحكم انتماء الدول المغاربية الخمس إلى المنطقة العربية فهي معنية أيضاً بمجمل الإشكالات التي تعيش على إيقاعها المنطقة العربية برهاناتها وفرصها وتحدياتها.

وإذا كانت الكثير من التقارير والدراسات تشير إلى أن التعاطي الفعال مع مختلف قضايا الأمن والبيئة والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة .. لا يتأتّى بفعالية دون الدخول في تنسيق إقليمي ودولي؛ من خلال تبادل المعلومات؛ وتوحيد الرؤى والجهود، فإن السؤال الذي يفرض نفسه مغاربياً؛ هو كيف تتعاطى دول المنطقة مع مجمل التحديات والإشكالات التي تفرضها أزمات المحيط، وما إذا كانت تتفاعل معها بقدر من التعاون والتنسيق أو بمقاربات انفرادية؟

(*) أستاذ العلاقات الدولية ومدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، كلية الحقوق بمراكش، المغرب.

أولاً- الحرب على "الإرهاب" وتموقع الجماعات المسلحة بالمنطقة

يطرح "الإرهاب" تحديات وإشكالات كبرى أمام المجتمع الدولي برمته؛ بالنظر للتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يخلّفها؛ ذلك أن العمليات التي طالت عدداً من البلدان على امتداد مناطق مختلفة من العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ أكدت أن مخاطر الظاهرة يمكن أن تتجاوز أحياناً مخاطر الحروب النظامية؛ بالنظر لجسامتها وفجائيتها واستهدافها لمنشآت إستراتيجية ومصالح حيوية ولخسائرها البشرية الفادحة.

تطورت حدّة الإرهاب خلال العقود الأخيرة؛ فبعدما كان يتمّ بصور تقليدية وغالباً ما تخلف ضحايا وخسائر محدودة؛ أصبح يمارس بسبل متطورة ودقيقة؛ مستفيداً في ذلك من التكنولوجيا الحديثة.

تتباين العوامل المغذّية للإرهاب؛ بما يجعل من احتواء هذه الظاهرة المتنامية أمراً لا يخلو من صعوبات وتعقيدات؛ وإذا كانت المقاربة الأمنية والقانونية والاقتصادية.. تفرض نفسها في هذا الشأن؛ فإنها تظل غير كافية لوحدها؛ وهو ما يفرض بلورة جهود على قدر من الشمولية والتنسيق الإقليمي والدولي.

تحوّلت الكثير من دول المنطقة العربية في العقدين الأخيرين إلى فضاءات مضطربة؛ أسهمت في انتعاش وتزايد الجماعات المسلحة والمتطرفة؛ وهو ما ينطبق على كل من العراق وليبيا والصومال واليمن.. فيما استهدفت هذه الجماعات بعملياتها "الإرهابية" عدداً كبيراً من الدول الأخرى.

سعت الكثير من الجماعات المسلحة إلى التموقع في المنطقة المغاربية في أعقاب التضييقات التي طالتها بعد أحداث 11 سبتمبر لعام 2001 في كل أفغانستان والعراق؛ غير أن حدّة التدابير والإجراءات القانونية والزجرية التي اتخذتها الدول المغاربية كسبيل للتضييق على هذه الجماعات التي لم تخف رغبتها في استهداف منشآت ومصالح حيوية بالمنطقة؛ دفعتها إلى التوغل جنوباً نحو منطقة الصحراء والساحل الإفريقي؛ حيث

ضعف الدولة المركزية وهشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية.. مما سمح لها بنهج أسلوب جديد في عملياتها؛ اعتمد على التهريب واختطاف الأجانب وطلب الفدية..

ولّد الفراغ الأمني في منطقة الساحل المتاخمة للدول المغاربية؛ مشاكل وتداعيات عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول؛ منها التهريب وتجارة السلاح والجريمة المنظمة وتموقع وانتعاش الجماعات المسلحة وإجراؤها للتدريب وتجنيد المقاتلين.

وتشير الكثير من التقارير إلى انضمام عدد من المقاتلين المغاربيين إلى جماعات مسلحة متمركزة في عدد من المناطق المتوترة؛ كما هو الشأن باليمن وسوريا والعراق وليبيا.

وفي الوقت الذي أعلن فيه المغرب عن تفكيك مجموعة من الخلايا الإرهابية واعتقال أعضائها خلال السنوات الأخيرة؛ سعت الجماعات المسلحة إلى خلط الأوراق وإرباك التحول في ليبيا وتونس عبر تنفيذ عدد من العمليات.[1]

وعلى الرغم من أن هذه التحديات تواجه الدول المغاربية مجتمعة وتفرض قدرا من التنسيق والتعاون؛ إلا أن المقاربة الانفرادية هي سيدة الموقف في هذا الشأن؛ بل إن مجمل المبادرات الرامية إلى تطويق خطر الإرهاب بالمنطقة؛ يكون مصدرها خارجيا سواء من دول الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

(1) تشير العديد من الأبحاث والدراسات إلى الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية؛ فهذه الأخيرة تعطي معنى وقوة للمؤسسات السياسية؛ كما تخلق حالة من الثقة في هذه المؤسسات؛ لذلك يمكن القول بأن استهداف السياحة في تونس (عملية متحف "باردو" بتاريخ 18 مارس 2015) هو ضرب لأحد المقومات الاقتصادية الداعمة للتحول الديمقراطي في تونس.

(2) نشير في هذا السياق إلى المبادرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002.

ثانياً- المنطقة المغاربية والأزمة في مالي

فرض الوضع المحتقن في مالي [3] الناجم عن انقلاب الجيش على نظام الرئيس "أمادو توماني" في مارس 2012؛ حالة من الارتباك والحذر في المنطقة المغاربية برمتها لاعتبارات عدة، فعلاوة على وجود فراغ أمني في منطقة الساحل بفعل ضعف الدولة المركزية في المنطقة؛ وضعف الاتحاد الإفريقي وعدم قدرته على بلورة تدخل زجري صارم في مواجهة المشكل؛ إضافة إلى استفادة الجماعات المسلحة في المنطقة من أسلحة هامة (من بينها صواريخ مضادة للطائرات) في أعقاب انهيار النظام الليبي السابق، أضحى هذا البلد الإفريقي محجّا لمقاتلين و"مجاهدين" من جنسيات مختلفة (النيجر والجزائر وموريتانيا والصومال وغامبيا..) وبتوجهات وخلفيات متباينة بين من يسعى إلى استقلال الإقليم بدوافع اجتماعية وعرقية، وبين من وجد في الوضع مناسبة لإثبات الذات في مواجهة القوى الغربية و"الدفاع عن الإسلام والمسلمين"؛ ومن وجد فيه فرصة للتّموقع في منطقة إستراتيجية..؛ كما أن العامل الجغرافي (صحاري؛ وجبال..) عقّد مأمورية حسم المعركة بشكل نهائي في مواجهة الجماعات المسلحة الداعية للانفصال؛ وبخاصة وأن الكثير منها اعتادت التدرّب على القتال في مثل هذه المناطق.

تباينت مواقف دول المنطقة إزاء الأزمة بين من أكّد على رفض التطرف و"الإرهاب" ودعا إلى مواجهته بكل الوسائل الزجرية المتاحة؛ مع الحرص على وحدة مالي؛ وبين من أكد على المقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي باعتباره سيسهم في تدهور الأوضاع؛ ويمنح الجماعات المسلحة ذرائع للانتشار واستهداف المصالح الغربية في المنطقة.

فيما برز رأي آخر؛ فضّل طرح القضية أمام مجلس الأمن؛ باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ كسبيل لتجاوز التضارب في المواقف بشأن التعاطي مع المشكلة؛ ولاعتماد تدابير صارمة في مواجهة الجماعات المسلحة.

---

(3) لمزيد من التفاصيل بصدد تعقد الأوضاع في مالي بعد الأزمة، يراجع الحافظ النويني: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ لبنان، العدد عدد 422 نيسان/ أبريل 2014؛ ص 58 وما بعدها.

عبّر المغرب عن رفضه إعلان الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" استقلال الشمال المالي؛ وأصدر بلاغاً يدين الانقلاب الذي شهدته البلاد؛ كما دعا الأطراف المتصارعة للعودة إلى الشرعية الدستورية؛ واتجه إلى تأييد التدخل العسكري الفرنسي لاحترامه للوحدة الترابية المالية ولدوره في تلافي انهيار الدولة.

أما الجزائر فقد ظلت تؤكد على أهمية اعتماد مقاربات دبلوماسية لحل النزاع ومنح الوقت الكافي لمختلف الفاعلين لبلورة حل يضمن الاستقرار في المنطقة؛ غير أن تعقّد النزاع وتصاعد مخاطره؛ وتزايد الضغوطات الدولية بشأن اعتماد الحل الزجري.. دفع الجزائر إلى تغيير موقفها.

فيما ظلت تونس تردّد رفضها لأي تدخل عسكري في مالي؛ وتدعو إلى اعتماد "حل إفريقي" لهذا النزاع؛ قبل أن تتراجع عن ذلك وتبدي احترامها "للشرعية الدولية" التي يجسّدها قرارا مجلس الأمن رقم 2071 و2085؛ وتفهّمها للقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة المالية؛ بشأن التدخل العسكري الفرنسي بعد تنامي الضغوطات الإقليمية والدولية في هذا الشأن.

ومن جهتها؛ أكدت موريتانيا على وحدة مالي وعلى ضرورة مواجهة "الإرهاب" والجريمة المنظمة بكل السبل؛ مع الدعوة إلى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي لاحتواء النزاع.

أما ليبيا فأعلنت في منتصف شهر يناير من عام 2013 تأكيدها على خيار الحوار ودعت إلى تلافي الخيار العسكري في التعاطي مع المشكل.

وفي أعقاب التدخل العسكري الفرنسي الذي استغل الارتباك الحاصل على مستوى مواقف ومبادرات الدول المغاربية؛ اعتبرت الجماعات المسلحة تواجد القوات الأجنبية بالمنطقة عودة جديدة للاحتلال لمناطق نفوذ قديمة..؛ بل ذهبت إلى حدّ اعتبار أن الحرب في مالي هي "حرب صليبية" ضد المسلمين؛ واعتبرت ذلك مبرراً لتصعيد أعمالها وتبرير انتشارها.

وفي هذا السياق أصدر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بياناً بتاريخ 17 مارس 2013 دعا فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي.. وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة..".

ثالثا- تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة

انطلقت شرارة الحراك العربي من المنطقة المغاربية وبالضبط من تونس؛ قبل أن تعم مختلف الأقطار الأخرى.[4] وإذا كانت ملامح التحول في تونس [5] قد انجلت مع تراجع حدة الصراع بين الفرقاء السياسيين؛ ومع انتخاب المجلس التأسيسي وإحداث حكومة ائتلاف وطني؛ ونتيجة للحوار الوطني؛ حيث تم تذليل الكثير من العقبات وتجاوز الخلافات التي أفرزها رحيل النظام السابق؛ مما فتح المجال لاعتماد دستور توافقي؛ ساهمت فيه مختلف القوى والكفاءات بالبلاد على اختلاف توجهاتها (علمانية؛ وإسلامية..)؛ فما زالت هناك مجموعة من الإشكالات المطروحة التي تعرقل مسار التحوّل في ليبيا.

شكلت الارتباكات الأمنية التي عمت التراب الليبي في أعقاب الحراك؛ عامل جذب لمجموعة من الجماعات المسلحة التي تمددت في المنطقة مستغلة الفراغ الأمني الذي خلفه إسقاط نظام القذافي وتصاعد الصراع بين مختلف الفصائل في البلاد..؛ وقد زاد من تعقّد الأمر؛ تسرب السلاح الليبي إلى عدد من هذه الجماعات التي استثمرت الأوضاع في تعزيز قوتها ورسم خططها.

---

(4) تم إسقاط النظام في تونس وليبيا؛ فيما عمدت دول مغاربية أخرى كالمغرب والجزائر إلى إعمال إصلاحات سياسية ودستورية.

(5) "اعتبرت الأزمة الليبية الأكثر تطوراً وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية، وهما الحدثان اللذان مثّلا أهم تحول سياسي منذ الاستقلال". انظر في هذا الشأن؛ د. أحمد إدريس: الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي؛ ضمن الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي؛ ورقة بحثية من إعداد مجموعة من الخبراء المغاربيين؛ مركز الدراسات المتوسطية والدولية؛ وكونراد أديناور؛ عدد 6 سبتمبر 2011؛ ص1.

وفي خضم هذه التطورات؛ يظل التوصل إلى حلّ يدعم الاستقرار في ليبيا؛ مطلباً ملحّا؛ تمليه عوامل داخلية مرتبطة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛ وتنامي مطالب الليبيين أنفسهم بتجاوز حالة الانتظار وعدم الاستقرار القائمة، إضافة إلى عوامل إقليمية؛ يفرضها بناء الاتحاد المغاربي وتعزيز العلاقات العربية البينية في مواجهة مختلف التحديات التي يفرضها المحيط الدولي؛ ذلك أن كلفة استمرار التوتر في ليبيا لن تكون باهظة بالنسبة لهذه الأخيرة ومواطنيها فحسب؛ بل إن تداعيات خطيرة ستلقي بظلالها القاتمة على المنطقة برمتها؛ وعلى السلم والأمن الدوليين أيضاً.

إن كسب رهان بناء تكتل مغاربي متكامل وواعد؛ قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الإقليمي والدولي في أبعادها الاقتصادية والإستراتيجية؛ لن يتأتى إلا باستقرار ليبيا. وهو ما ينبغي أن تستحضره دول المنطقة؛ في جميع مبادراتها ومساعيها الرامية لنزع فتيل الصراع القائم، وتوفير الشروط الداعمة لنجاح الحوار الليبي بعيدا عن أي خلفيات أو اعتبارات مصلحية ضيقة.

وبالنظر إلى الموقع الإستراتيجي لليبيا؛ فإن دعم الاستقرار في هذه الأخيرة؛ سيوفر محيطاً آمناً لدول الضفة الشمالية من المتوسط التي أصبحت تعاني من تزايد حدة الهجرة السرية نحوها؛ تحت وطأة تدهور الأوضاع في عدد من البلدان الإفريقية ودول الحراك العربي؛ وهشاشة الحماية الأمنية للحدود الليبية براً وبحراً.

تشير الممارسة أن هناك صعوبات جمّة تواجه مسار التحول في ليبيا؛ فهناك ضعف التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمع المدني الوليد وغياب أحزاب سياسية فاعلة؛ ثم هناك التهافت الدولي على توجيه الأحداث خدمة لمصالح خاصة؛ بالنظر إلى الثروات النفطية الليبية، إضافة إلى التسرب الواسع للسلاح إلى عدد من الجماعات والميليشيات وتصاعد المدّ القبلي؛ علاوة على تركة النظام السابق؛ من حيث وجود حالة فراغ مؤسساتي.

كل هذه التحديات تفرض على مختلف الفصائل الليبية المتصارعة نهج حوار بنّاء يرتكز إلى الأولويات المشتركة ونبذ الخلافات؛ كما يتطلب الأمر دعماً إقليمياً لهذا

الخيار [6]؛ وبخاصة وأن انحدار الأمور نحو الأسوأ يمكن أن يفتح المجال لتدخل دولي؛ يزج بالمنطقة برمتها في دوامة جديدة من الصراع والعنف.

رابعا- الدول المغاربية وتحديات الهجرة السرية

تستأثر المنطقة المغاربية بموقع إستراتيجي حيوي يربط بين قارتي إفريقيا وأوروبا، بما يجعلها معبراً تجارياً واقتصادياً عالمياً هاماً؛ وممراً مفضلاً للكثير من الراغبين في الهجرة بكل أصنافها.[7]

فتحت أوروبا الغربية الأبواب على مصراعيها أمام المهاجرين؛ لمّا كانت بحاجة إلى طاقات بشرية لإعادة بناء ما دمّرته الحرب العالمية الثانية. وخلال السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة وما رافق ذلك من رغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي من جهة، وتزايد وتيرة الهجرة الإفريقية إليه تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من جهة أخرى.. شرعت هذه الدول في سنّ مجموعة من القوانين، واتخاذ العديد من التدابير الأمنية لتنظيم تدفق الهجرة نحو بلدانها والحد منها، الأمر الذي أسهم في تنامي الهجرة السّرية كسبيل لتجاوز هذه الضغوطات.

لم تكتف هذه الدول بهذه التدابير والإجراءات؛ بل ظلت تحمّل دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط (المغرب وتونس وليبيا والجزائر) مسؤولية وقف الهجرة نحوها؛ مطالبة إياها بلعب "دور شرطي" في هذا الصدد، وهو ما تحوّلت معه العديد من هذه البلدان؛ من مجرّد محطة للعبور إلى بلد للاستقرار؛ الأمر الذي أفرز مجموعة من الإشكالات القانونية والاجتماعية.

---

(6) يشار إلى أن المغرب استضاف عام 2015 مجموعة من الجولات التفاوضية لعدد من الفرقاء الليبيين بمدينة الصخيرات برعاية أممية؛ وهو ما سمح بتذليل مجموعة من العقبات؛ كما قامت الجزائر بجهود في هذا الصدد.

(7) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد؛ يراجع: مشكلة الهجرة السرية تؤرق دول المغرب العربي؛ جريدة العرب؛ لندن؛ العدد 9296، بتاريخ 2013/8/21؛ ص2.

أدّت تحولات الحراك في المنطقة وما رافقها من ارتباكات أمنية وسياسية وصعوبات اجتماعية، وضعف مراقبة الحدود البرية والبحرية؛ إلى تنامي هذه الظاهرة؛ سواء تعلّق الأمر بمواطني هذه الدول؛ مثلما هو الأمر بالنسبة لسوريا وليبيا وتونس ومصر واليمن.. أو تعلق الأمر برعايا دول إفريقية أخرى؛ بعدما تم استغلال الانفلاتات الأمنية والانشغالات المرتبطة بتحولات الحراك في تونس وليبيا اللتين أضحتا معبراً مفضّلاً لعدد من المهاجرين نحو الضفة المقابلة من البحر المتوسط.

تشير بعض التقارير الدولية؛ إلى أن أكثر من 3400 مهاجر سري تعرضوا للغرق في عرض المتوسط، كما جاء في تقرير أصدرته المنظمة الدولية للهجرة أن حوالي 3072 مهاجراً سرياً لقوا حتفهم غرقاً أو برداً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014 في البحر الأبيض المتوسط من ضمن مجموع 4077 مهاجراً قضوا على امتداد مناطق مختلفة من العالم، حيث تتشكل جنسيات الضحايا من عدد من البلدان الإفريقية والدول المغاربية والشرق أوسطية.(8)

تؤكد الأبحاث والممارسة؛ أن المدخل الأمني لا يمكن لوحده أن يحل معضلة الهجرة السرية؛ ذلك أن الأمر يتطلب مقاربة شمولية تتم في إطار من التعاون والتنسيق الإقليميين والدوليين؛ وتقف على مجمل العوامل المغذية للظاهرة في أبعادها الحقوقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما يتطلب الأمر أيضاً انخراط الدول المصدرة ونظيرتها المستقبلة للهجرة في بلورة تعاون مثمر؛ يقوم على تشجيع التنمية والاستثمارات في دول الضفة الجنوبية، إضافة إلى دعم السبل السلمية لتدبير الأزمات والصراعات التي غالباً ما تكون وراء ركوب العديد من الأشخاص لغمار الهجرة السرية بحثاً عن مستقر آمن.

لم تتمكن دول الاتحاد الأوربي بعد من بلورة مقاربة موحدة على قدر من الشمولية لظاهرة الهجرة؛ بصورة توازن بين متطلبات الأمن والإشكالات الإنسانية والاجتماعية التي

---

(8) لمزيد من التفاصيل؛ انظر؛ جريدة الحياة؛ لندن، بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2014.

تفرزها، فهذه المجموعة لا زالت تفرض قيوداً كبيرة على الهجرة بشكل عام، بل أضحت تتهرب من مسؤوليتها المرتبطة باستقبال اللاجئين باعتمادها لقوانين متجاوزة أعدت في فترات مختلفة عن الواقع الدولي والإقليمي الراهن.. فيما طغى الهاجس الأمني بصورة كبيرة في التعاطي مع الظاهرة.

ونفس الأمر بالنسبة للدول المغاربية التي ما زالت تتعاطى بصور فردية مع الظاهرة؛ وهو ما يجعل هذه الأخيرة مرشحة للارتفاع والتطور في المستقبل؛ خصوصاً وأن الظاهرة لم تعد مرتبطة بمبادرات فردية، بل أضحت تتم في إطار شبكات منظمة وعابرة للحدود.

خاتمة

أضحى التكتل في عالم اليوم خياراً ضرورياً وحيوياً تمليه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية ومدخلاً لتحقيق التنمية.[9]

ولذلك فاستمرار الأوضاع جامدة على حالها؛ سيكلف شعوب المنطقة المغاربية هدر مزيد من الفرص والطاقات المتاحة لولوج عالم متحول ومتسارع لا يؤمن إلا بالتكتلات.

إن فكرة توحيد المغرب العربي تعتبر أقدم فكرة تدعو لتجمع إقليمي عربي فرعي؛[10] غير أن المركزية المفرطة في التعاطي مع الإشكالات والمخاطر الكبرى التي تواجه الدول المغاربية؛ تكلّف المنطقة هدر المزيد من الإمكانيات والفرص؛ ويعتبر الميدان الاقتصادي من أبرز مجالات السياسة الدنيا لبداية مسارات التكامل والاندماج وفقا

---

(9) د. إدريس لكريني: الاتحاد المغاربي والممارسة الديمقراطية؛ ضمن أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن 21؛ السلسلة السادسة؛ البحث العلمي في البلاد العربية؛ رقم 17؛ منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ تونس؛ أبريل / نيسان 2009؛ ص97.

(10) أ. شيبوط سليمان: لحظات تاريخية مختصرة حول المسيرة العربية الوحدوية لدول المغرب العربي؛ مجلة الجامعة المغاربية، السنة السابعة؛ العدد الثالث عشر 2013؛ ص14.

للمقاربة الوظيفية الجديدة، نظراً لارتباطه المباشر بالظروف المعيشية لأغلبية المواطنين في دول التكامل.[11]

(11) د. حسين بوقاره: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر 2010؛ ص31.